

عشا ان يقول كون فيكون وانتم ان في هذا المقام
 اراد شيئا ان يقول كون فيكون واعلم ان في هذا المقام
 نظروا ان المذموم بسبب التفتيش عبارة عن ضرورة تحقيق
 اجزا عن علمه كتحقق الاخر في هذا المذموم ان لا يتحقق
 كتحقق العلم بل كقول من تحقق العلم بالذليل الصلا
 فحينئذ يلزم ان لا يصدق التعريف الاطلاق ما هو بين
 الانتاج من الذليل ان حمل على الصطلح المنطوق و
 اما ان حمل على الصطلح الاصوليين فلا يصدق سطر
 وذل الصلا وهو ظاهر مع انه يصدق على ما ليس بالذليل
 عند تصوره عبارة عن امثاله كافية البينة الانتاج كعبه
 ان اجز التعريف الصطلح الميزان عند مل وقوله وهو المدلول الظاهر
 انه لا يوجد من اجز التعريف **الامارة** في البغية العلامه
 ورة الصطلح عبارة عن الحجة التي يلزم من العلم بها
الظن بوجود المدلول والظاهر ان الماد بالعلم هو اليقين
 كما ذكرنا والظن هو التصديق العارضي عن اجسام وهذا لا
 يصدق على غيره من الادراكات الصلا وقيل ان هذا
 التعريف ليس منحصرا لانه لا يصدق على الامارة
 التي يلزم من اليقين بها الظن لعدم شئ اخر واجيب
 عنه بان الماد بالوجود انهم من ان يكون ههنا او هن
 جتا ولا يتحقق التعريف بما ذكرتم لتحقيق الوجود والذهن
 قديم فان قلت لا يجوز ان يكون للموجود وجود في الذهن
 والا يلزم ان يكون له وجود في الخارج انه اذا كان في وجود
 او جازما ولا يتحقق التعريف بما ذكرتم لتحقيق
 الوجود والذهن فبقه فان لم يكن سلك فان قلت

ح
 جارضا

على الزلاية على ما يوصل الى الظن وهي بوجه المعنى نقا
 بها الامتثال وهو اللزوم على ما يوصل الى اليق والتمثيل
عنه طريق الفهم والتفهم وانما جعل خلاصا من الحقيقة
 والتسميل مستند الى الاداب الفقه وان لم يتحقق ذلك
 بدون رعابتها والحفظ عليها فبئس ما على ان الحاصل ينبغي
 ان لا يتحققه وتقوم على الفهم والاداب عن الرعاية
 الصلا وان لا يلزم ان يكون وجود علمه ايا ما وجد على
 السوية من الاعتناء والتفهم عن قور الغلاصة انما تارة
 والاجتهاد وحرفا انما جعل نفس الاداب حافظ
 الاثمة بالغة وتاكيدا لطريق الطلاق المتعاقب **وهي**
اي تلك الاداب وان كانت متداولة اي من
 متداولة الابدك اي اخذت بين المحققين المتفتين
لكلها ما كانت منطوية في سلك النظم وهو الجمع
 والسلك هو كالمخطط ويجوز من رة نقده وهي العقادة
اروت نظم منشورها وجمع ما توافر المنشور المنفرد
والماثور للمروي كتحفة اي هدية للاح العبد **سلك**
الصدور ورواياتها شعبة الماشغل والاداب
بحسب المدين فبئس الراس اذ لم تعال بركانه
فالتسليم اي طلبت بمعنى الاخرة لا بمعنى الصطلح
 فلا يتوجب ما قيل ان التماس لا تناسب هذه المقام لانه يخص
 مقام المساواة بعين طريق الكلام **اصح التتموه** وهو ما يوافق

